

عجز السلطة وفشلها ماذا عن البديك؟

سعدالله مززعاني*

خلال جولة الحوار الأخيرة، عن محاولة استعادة تجربة «الدوحة»، وأن مقاربة الدستور قد تمت عبر أولوية البحث في «مجلس الشيوخ» بشكل منجز عن السياق الدستوري العام الذي يقع فيه: متمماً ونتيجة لإنشاء مجلس نيابي خارج القيد الطائفي وليس بديلاً له (المادة 22 من الدستور) إن العودة إلى الدستور (ليس على طريقة الرئيس فؤاد السنيورة!) تحتاج إلى خطة تعامل إجمالية مع ما أهمل من بنود إصلاحية فيه (تبدأ بإقرار قانون انتخاب نسبي وخارج القيد الطائفي). هي تحتاج، فعلاً، إلى سلة من نوع آخر غير «سلة» الرئيس بري (وأرانبه الشاردة الآن!) التي لم تفعل سوى المرواحة في الأزمة عينها. حتى هذه المرواحة لم تعد ممكنة بعد أن باتت الرعاية الخارجية مستحيلة، وحيث الرعاية منصرفون، بكليتهم، إلى صراع ضار يحتاج، هو نفسه، إلى رعاية دولية يشترط حصولها صراعات وتوازنات أخرى، وبالتالي وقتاً أطول وخسائر أمدح...

في تجربة التاريخ والحياة، أن من يراوح تسبقه الأيام والفرص، ومن يتأخر تفوته القطارات. فماذا عن الذي يسير إلى الخلف كما يحصل عندنا منذ عقود وعقود؟! ما زلنا نسمع ادعاءات فارغة وتافهة بشأن تفوق «الصيغة» اللبنانية، يردها مستفيدون، بهدف الاستمرار في إيهايم الناس وخداعهم (تغذي هذه الادعاءات مخططات دولية مشبوهة حاولت وتحاول نقل تجربة الانقسام والفشل، اللبنانية إلى دول جديدة في المنطقة بهدف إضعافها وشردمتها والهيمنة عليها). لكن تدهور الوضع في لبنان إلى المستوى الذي بلغته مؤسساته من تعطيل وفراغ وتأزم، لم يعد يسمح بمزيد من الخداع كما في السابق. لم يكن صعباً على المواطن اللبناني، مثلاً، أن يربط ما بين نظام المحاصصة وتكدس النفائات في المنازل والشوارع، ولا بين الفساد وتطريف الإدارة ومهزبتها، ولا بين إدارة الظهر للمصالح الوطنية ومنظومة التبعية التي تتكسّر وترسخ في علاقات القوى المحلية بالقوى الخارجية...

ليس من المفرج الاستنتاج بأن معالجة الأزمة لن تأتي من داخل التركيبة التحاصصية الراهنة. ذلك يعني أن المعاناة ستطول، والأثمان التي يدفعها الشعب اللبناني، على المستويات كافة، ستكون أكبر وأخطر: على استقرار البلد، وعلى وحدته، أو حتى على وجوده نفسه... لا شك أن أطراف المحاصصة السلطوية يراقبون حركة المعارضة السياسية وحركة الاحتجاج الشعبية، في الشارع وخارجه، بالتاكيد لا تقلقهم كثيراً المستويات الراهنة من الاستياء، ومن التعبير عنه: بسبب تراجعها وتشتتها، رغم ما نكرنا، في البداية، من مخاوف جزئية، عبر عنها بعض المسؤولين. إن تفعيل الاحتجاج وتوحيده وصياغة إطار وبرنامج له هو المدخل الوحيد للإصلاح في لبنان، عندما نتحدث عن الإصلاح بهذا المحتوى، فإننا، في الواقع، نتحدث مباشرة، عن إنقاذ لبنان بكل ما في الكلمة من معنى.

لقد رُوّجت القوى الحاكمة لـ «قيم» غريبة من نوع: «الشطارة» (أي الفساد)، والاستقواء بالخارج (أي التبعية)، والخصوصية والفرادة (أي استخدام التطيّف والتذهب لتحقيق أهداف سياسية فتوية وخاصة)، والمبادرة الفردية (أي عدم الرقابة والمحاسبة)، والغرف (أي عدم احترام القانون والدستور)... تحول كل ذلك، بشكل ممنهج، إلى منظومة كاملة من السلوك والعلاقات، في الداخل والخارج، وأدى إلى النتائج الكوارثية التي يعاني منها لبنان واللبنانيون اليوم. قوى التغيير أمام مسؤوليات وطنية إنقاذية: صعبة ومعقدة، نهوضها بهذه المسؤوليات يتطلب أن تبدأ، حكماً، بتجاوز صعوباتها وأزماتها الداخلية وفق معادلة: يا طبيب طبّب نفسك أولاً!

* كاتب وسياسي لبناني

الشعور الجزئي بالأزمة هو، فقط، هو ما ميّز، نسبياً، الجولة الراهنة من الحوار. لكن العجز الكلي عن التعامل معها، ناهيك عن اختراقها، ولو بشكل محدود، هو ما ميّز كل الجولات العشرين منذ عشر سنوات وحتى «خلوة» آب مطلع الأسبوع الحالي. قلنا الشعور الجزئي بالأزمة، لأن تحذيرات عديدة أطلقت لهذا الغرض على لسان الرئيس نبيه بري وعدد من المسؤولين الرسميين والسياسيين، خصوصاً بعد اندلاع الاحتجاجات في صيف العام الماضي إثر اندلاع أزمة النفائات حيث بدت البلاد أشبه بـ«مزبلة» كاملة، ما كشف، مرة جديدة، إلى أي مستوى بلغ استهتار المسؤولين بحياة المواطنين وصحتهم ومصالحهم وكراماتهم وحقوقهم... ثم أطلقت تحذيرات مشابهة بعد الانتخابات البلدية الأخيرة وما حملته من نتائج، كشفت، أيضاً، تعاطف استياء المواطنين، ومبادرة أعداد لا يستهان بها منهم إلى ترجمة هذا الاستياء في صناديق الاقتراع: باللامبالاة، أو بالمقاطعة، أو بتشكيل لوائح أو بترشيحات منفردين سجّل بعضها وبعضهم، في العاصمة والمدن الكبرى أساساً، أرقاماً فاجأت الجميع، وخصوصاً بعض أطراف السلطة والمحاصصة ممن اهتزت مواقعهم عموماً وترنّحت أو سقطت في بعض الأحيان.

الرئيس نبيه بري كان ولا يزال سباقاً في إطلاق التحذيرات. هو يتصرف، منذ فترة طويلة، بوصفه حارس النظام وأنشط سدنته وأكثر المستفيدين منه. تعود «القصة» إلى السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية. منذ ذلك بدأ يُكرّس واقع جديد في الميدان بعد فشل الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وبعد ازدياد الدور السوري في المعادلة اللبنانية، وصولاً إلى تكليف سوريا من قبل الخارج، الإقليمي والدولي، إدارة الوضع اللبناني، بما تحوّل، سريعاً إلى ممارسة وصاية كاملة عليه.

أدى النهج السوري الطاعني، من جهة، وأخطاء العماد ميشال عون وانتهازية الدكتور سمير جعجع وتشتت وضعف القوى الوطنية، من جهة ثانية، إلى تخطي نصوص وتسوية «الطائف» (رغم تكريسها في الدستور) بما قلب، من بين أمور أخرى، معادلة «الحرمان» و«الامتيازات» التي كانت سائدة، إلى نقيضها تقريباً. أصبح الرئيس برّي، سريعاً، الأكثر ثباتاً والأكثر نفوذاً وتأثيراً في السلطة والإدارة (هو رئيس للمجلس منذ عام 1992!).

كان هذا الخلل الداخلي، أحد الأسباب الأساسية لعدم تطبيق اتفاق الطائف بشكل متوازن، وتحديد إهمال أو إسقاط البنود الإصلاحية فيه. ولم يحصل طيلة المدّة الماضية (25 سنة!) ما يفرض إعادة تصويب التعامل مع «الطائف» (الدستور). العكس هو ما حصل في «اتفاق الدوحة» لعام 2009، حيث تفاقم التشويه وتشرعت الارتكابات وتعززت المحاصصة في صيغ تقاسم وتعطيل وفيتوات جديدة.

بيد أن الشعور الجزئي بالأزمة (من قبل بعض أطراف السلطة) لم يعن في السابق ولا هو يعني اليوم، سوى السعي نحو حقن النظام السياسي، نظام الفتوية والتبعية والفشل والفساد، ببعض المقويات التي ترمي إلى احتواء النقمة وتسكين الاحتجاجات، ولا ترتقي، أبداً، إلى مستوى التفتيش عن الحلول لأزمات بلغت درجة الخطورة القصوى والاستعصاء القاتل. لم تكن الحرب الأهلية التي تكررت مراراً (وكانت صيغتها الأطول والأخطر بين عامي 1975 و1990)، معزولة عن الصيغة السياسية للنظام. أدى تجاهل هذا الأمر مراراً، وآخرها التنكر لإصلاحات «الطائف» (جوهرها تحديث وتحديث الإدارة اللبنانية من الفتوية الطائفية)، إلى تعميق الأزمة على النحو المدمر الذي نعيشه اليوم. ليس صدفةً، إذاً، أن «عبرقيات» المتحاورين قد تفتقت

هذه الأسئلة المُلحّة:

1- هل يعتمد الحزب على الجيش اللبناني أو على الدبلوماسية لتحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقرية العجر؟ أم أنه قرّر عدم ممارسة الكفاح المسلح لتحريرها؟ ولماذا لا يطلق الحزب عمليات لتحرير تلك الأراضي المحتلة؟ أليست قوى الاحتلال فيها أهدافاً مشروعة؟

2- ما هي خطة الحزب، كحركة مقاومة، في مواجهة خروقات سيادة لبنان من قبل العدو؟ وبصورة يومية، ومن البرّ والبحر والجو؟ إذا كان الحزب غير قادر على التصدي، فلماذا لا يقود حملة شعبية من أجل بلورة خطة وطنية لذلك؟ لا افترض أن الحزب متقاعد عن القيام بمهام المقاومة، لكن خطة التصدي غير معلومة، والمقاومة تكون سرّية لكن معلومة بأعمالها.

4- إن المقاومة كمشروع وطني لتحرير أرض ولرد العدوان الإسرائيلي والمعاقبة جرائم إسرائيل لا تحظى أبداً بإجماع، وليس هذا عيباً للمقاومة أو نقيصة لها. على العكس، فإن المقاومة هي بتعريفها وفي مختلف التجارب حول العالم، حركة أقلية بوجود أكثرية إما خانعة أو مُنفّرجة أو متواطئة أو متعاونة مع الاحتلال. هذه هي دروس التاريخ.

4- كيف يمكن أن يجمع الحزب بين مقاومة العدو وبين تدخّل عسكري مُستنزف في سوريا وفي العراق؟ ما هي الأولوية؟

5- هل سيرد الحزب على مجموعة اغتيالات من قبل العدو الإسرائيلي ضد قياداته الميدانيين؟ أم أن الحسابات الداخلية تقيد يديه؟ هل نجح الفريق المعارض للمقاومة، وبعضه حليف للعدوّ الإسرائيلي، في شلّ يدي حزب الله في مواجهة إسرائيل عبر ضخ كمّ هائل من شعارات عن أن «قرار الحرب والسلم يجب أن يكون بيد دولة»، لا تابه لا لكرامتها، ولا لهيبتها، ولا لسيادتها، ولا سلامة أهلها؟ إلا يتحمّل الحزب مسؤولية نشر قيم مقاومة المقاومة ومن دون ردّ فعّال من قبله؟

6- إن رصيد المقاومة التي تجري ضد الاحتلال تحتاج إلى كمّ متراكم من المقاومة كي يبقى الرصيد ينمو. علم الشعب السوري والمصري بعد حرب 1973 أن رصيد الحرب بات محصوراً بخدمة شرعية النظام السياسيّة، وليس بهدف تحرير أراضٍ محتلة. ويكتمل رصيد المقاومة بإنجاز تحرير الأرض وردع العدوان. وهذا لم يُنجز بعد، بالرغم من الإنجاز الكبير وغير المسبوق للمقاومة.

7- من ضرورات المقاومة الحفاظ على هبة المقاومة وعلى قوّة ردها. ومن قواعد ذلك الردّ المباشر على كل اعتداء عليها. لكن المقاومة في السنوات الأخيرة باتت تلجأ إلى التهديد بالردّ على اغتيالات قادتها الميدانيين دون تنفيذ التهديد، مما يُضعف من هيبتها إزاء العدو. وهذا يؤدي إلى استسهال العدو للاعتداء على المقاومة اللبنانية والفلسطينية قبل اجتياح 1982. إن بعض بيانات المقاومة في السنوات التي تلت الحرب السورية ذكّرت بتهديدات حزب البعث الحاكم في سوريا حول الرد «في الزمان والمكان المناسبين».

8- لا تستطيع المقاومة في لبنان أن تدخل - أو أن تبقى - في حالة الأسلم أو اللاحرب، التي طبعت سلوك النظام السوري بعد حرب تشرين. لا تستطيع حركة مقاومة أن تسمح للعدوّ بالتمتّع بحظوة هذه الحالة، لأنها لا تردعه، لا بل تشجّعه على ارتكاب المزيد من العدوان، كما فعل ويفعل ضد سوريا منذ سنوات طويلة.

9- ما هو موقف الحزب من قوى الـ«يونيفيل»، التي لا هم لها إلا التجسّس على المقاومة، وحماية ظهير العدو وخدمة أهدافه؟

ليست هذه موعظة لحركة مقاومة أتقنت أكثر من كل تجارب حركات المقاومة والجيش العربية في مواجهة العدو الإسرائيلي. لكن الذكرى العاشرة لحرب تمّوز، تذكّر أن مسافة طويلة بانت تفصل بيننا وبين الذكرى. والمناسبة، لو تحوّلت إلى ذكرى، تُضعف من مقاومة لم يحن بعد أوان تقاعدها، بالرغم من رغبة العدو وحلفائه العرب الكثيرين.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



المقاومة أن كل موافقه، أو تحركاته، أو تدخلاته تندرج في نطاق المقاومة. طبعاً، هناك في الصف الحزبي، وفي صف الحلفاء، من يفتنح بذلك لأسباب مختلفة، لكن حلفاء المقاومة - كحركة مقاومة ضدّ العدو الإسرائيلي - لا يوافقون بالضرورة على التعميم المقاوم على كل أفعال الحزب. إن مطالبة الحزب بتوضيح موقفه من فعل المقاومة ومن التهديد الإسرائيلي - على المدى القصير والمتوسط - لا يقصد استنراج الحزب إلى مواجهة غير محسوبة بدقة، أو إلى توريطه من باب المزايدة والإحراج - على عادة أبنواق أنظمة الخليج في الإعلام العربي. هؤلاء يريدون من الحزب أن يقصف إسرائيل بالصواريخ اليوم قبل الغد، حتى يتأذى الحزب، وحتى يتسنى لهؤلاء لؤم لبنان على ما يتعرض له من دمار وقتل من قبل العدو. لا، إن نجاح المقاومة في لبنان يعود بدرجة كبيرة إلى اعتمادها على الحساب الدقيق، وعلى عدم الانفعال، وعلى الصبر. كانت المنظمات

”

**فاجات المقاومة العدو
على اصعدة عدّة، منها
قدراتها الصاروخية**

“

الفلسطينية واللبنانية تطلق الكاتوشا من جنوب لبنان احتجاجاً على مقتل رفيق في معارك في لبنان، أو لتعليم مناسبة عيد الحزب أو للاحتفال بصعود أمين عام جيد لتنظيم ما (مع أن كل صاروخ يُطلق ضد العدو المُحتل لا يستحق إلا التأييد). إن الهزيمة الكبرى في 1967 يتحمّل مسؤوليتها مضاعفة جمال عبد الناصر: لأن الرجل البعيد عن المواقف الانفعالية سمح للمزايدة المشبوهة آنذاك من قبل النظام الأردني - الصهيوني، ومن النظام السوري بتوريطه في حرب كان يقول إنه لم يكن مستعداً لها. إن حسابات المقاومة يجب أن تخضع فقط لحسابات علم المقاومة الذي أتقن ممارسته حزب الله.

لكن على حزب الله أن يعي أن رصيد عدوان تمّوز بدأ بالنفاد، وأن الحزب يحتاج أن يصارح جمهوره بسياسته في مواجهة أخطار العدوان، وأن يجيب على بعض من